جامعة القاهرة
كلية الحقوق
الدراسات العليا

# قيود الملكية للمصلحة العامة

" دراسة فى القانون المصرى مقارنا بالفقه الإسلامى"

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مـــن

وفاء سيد أحمد محمد خلاف

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور جميل متولى الشرقاوى .....« مشرفا ورئيسا »
أستاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة والعميد الأسبق لكليتى
الحقوق - جامعة القاهرة والشريعة والقانون - جامعة صنعاء

الأستاذ الدكتور / يوسف محمود قاسم .....«مشـرفا وعضوا »
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ نزيه محمد الصادق المهدى.....« عضـوا »
أستاذ ورئيس قسم القانونى المدنى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / عبد المجيد محمود مطلوب .....« عضوا »
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

﴿ سورة البقرة - الآية ٣٢ ﴾

# إهـــــداء

إلى الذى علمنى قول الصدق والإخلاص فى العمل

## والـــــدى

إلى روحه الطاهرة ... اهدى إليه هذا العمل

يدٌ سبقت ... ودَيْنٌ مستحق

إليه وقد صدق فيه يوم وفاته قول الحق سبحانه وتعالى :

﴿وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة﴾

## وإلى والدتى

أمد الله بقاءها برا بها واعترافا بفضلها

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هديه واستمسك بشرعه إلى يوم الدين .

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير للأستاذين الكريمين المشرفين على هذه الرسالة سيادة الأستاذ الدكتور/ جميل متولى الشرقاوى ، أستاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة والعميد الأسبق لكليتى الحقوق جامعة القاهرة والشريعة والقانون جامعة صنعاء.

وسيادة الأستاذ الدكتور/يوسف محمود قاسم - أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق - جامعة القاهرة ، اللذين حرصا غاية الحرص على أن تكون هذه الرسالة متكاملة الجوانب خالية من العيوب والنقائص ، فلم يألوا جهدا فى نصحى وإرشادى ، ومنحانى من وقتهما وعلمهما مالا أقدر على شكره فأسأل الله العلى القدير أن يجزيهما عنى خير الجزاء وأن يبارك لهما فى وقتهما وجهدهما،كما أسأل الله تعالى أن يمدهما بوافر الصحة والعافية وطول العمر أنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام للأستاذين الفاضلين سيادة الأستاذ الدكتور /نزيه صادق المهدى ، وسيادة الأستاذ الفقيه الدكتور / عبد المجيد مطلوب على تفضلهما بالموافقة علي مناقشة هذه الرسالة رغم ضيق وقتيهما وانشغالهما بأعباء المسئولية فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيهما عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء.

وإن من الواجب على فى هذا المقام أن اذكر بالشكر والعرفان بالجميل إخوتى جميعا وزوجى الذى كان خير معين لى طوال مشوارى العلمى وكل من ساهم معى بالجهد والرأى فى سبيل إخراج هذه الرسالة .

راجية العلى العظيم أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

**مقدمه :**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

أعرض لما سيتناوله هذا البحث وما سوف أتعرض له خلاله فأقول وبالله تعالي التوفيق .

سينصب بحثى هذا على دراسة طبيعية الملكية وقيودها للمصلحة العامة وسوف لا أتعرض لغيرها من موضوعات إلا بالقدر الذى يقتضيه الحال بالنسبة لما نبحث فيه .

**وترجع اهمية هذا الموضوع للآتى :**

فقد كانت قضية « الملكية » من القضايا التي نالت قسطا كبيرا من اهتمام كثير من العلماء والباحثين والكتاب فى العالم، وقد كانت ولا تزال من محاور الصراع الرئيسية داخل المجتمعات الإنسانية ،خاصة بعد قيام الثورة الصناعية وانتشار المذاهب الفردية والجماعية ، والتى كثرت حولها الآراء والنظريات ، وتعددت وجهات النظر واختلف المهتمون بهذا الموضوع اختلاف الباحثين فيه فكان بعضهم يعرض النظريات الكلية والدراسات العامة ، وبعضهم الآخر يعرض وجهة نظره متأثرا بما يتفق مع معتقداتهم الفلسفية سواء أكانت من الفكر الغربى الفردى أم الفكر الجماعى الماركسى . ولذلك كله كان اهتمامى ببحث قيود الملكية والتى تعتبر من أهم قضايا الملكية وخاصة القيود الواردة علي الملكية للمصلحة العامة وبيان موقف الفقه الإسلامى فى قضية من أهم قضايانا المعاصرة بالقدر الذى تحتمله طاقتى وجهدى ، لأننى قد وجدت من العناء ما الله به عليم

# فهرس الرسالة


| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة الرسالة | ٥-٨ |
| الباب التمهيدى : الملكية، نشأتها ، تاريخها ، طبيعتها | ١٤-٢٠٩ |
| ***الفصل الأول*** | |
| ***نشأة نظام الملكية وتطوره التاريخى*** | ١٥-٨٢ |
| تقديم وتقسيم | ١٥-١٦ |
| المبحث الأول : الملكية عند الشعوب البدائية | ١٧ |
| المبحث الثانى : الملكية لدى الشعوب المختلفة | ٢٥ |
| المطلب الأول : الملكية عند بنى إسرائيل | ٢٦ |
| المطلب الثانى : الملكية عند قدماء اليونان | ٣٠ |
| المطلب الثالث : الملكية عند الرومان . | ٣٥ |
| المطلب الرابع : الملكية فى النظام الاقطاعى «موقف الكنيسة» | ٣٩ |
| المبحث الثالث :الملكية فى مصر | ٤٤ |
| المطلب الأول : الملكية فى مصر القديمة | ٤٥ |
| - الفرع الأول : نظام الملكية فى مصر فى العصر الفرعونى. | ٤٦ |
| - الفرع الثانى : نظام الملكية فى مصر فى العصر البطليمى | ٥٣ |
| - الفرع الثالث : نظام الملكية فى مصر فى العصر الرومانى | ٥٥ |
| المطلب الثانى : الملكية فى مصر منذ الفتح الإسلامى حتى تولى محمد على حكم مصر. | ٥٦ |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المطلب الثالث : الملكية فى مصر منذ تولى محمد علي حكم مصر حتى التقنين المصري الحالى. | ٦١ |
| * أولا : نظام الملكية فى عهد محمد علي باشا. | ٦١ |
| * ثانيا : نظام الملكية فى عهد محمد سعيد باشا . | ٦٢ |
| * ثالثا : نظام الملكية فى عهد إسماعيل باشا | ٦٣ |
| * رابعا : نظام الملكية فى عهد الخديوى محمد توفيق . | ٦٥ |
| * خامسا : نظام الملكية فى عهد عباس الثانى. | ٦٥ |
| * سادسا : نظام الملكية فى عهد فؤاد الأول . | ٦٦ |
| المبحث الرابع : الملكية فى الإسلام | ٦٨ |
| * المطلب الأول : الملكية فى المجتمع العربى قبل الإسلام | ٦٨ |
| المطلب الثانى : الملكية الفردية فى الإسلام. | ٧٠ |
| * الفرع الأول : مفهوم الملكية فى القرآن الكريم والسنة النبوية | ٧١ |
| * الفرع الثانى : حب التملك وأصالته في الإنسان فى القرآن الكريم والسنة النبوية . | ٧٦ |
| * الفرع الثالث : الإسلام أقر الملكية بنوعيها الفردية والجماعية. | ٧٩ |
| **الفصل الثانى** | |
| **تعريف الملكية فى القانون المصرى والفقه الإسلامى** | ٨٣-١١٨ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المبحث الأول :تعاريف الملكية فى القانون المصرى والفقه الإسلامى. | ٨٣ |
| المطلب الأول : تعريف الملكية فى القانون المصرى. | ٨٤ |
| المطلب الثانى: تعريف الملكية فى الفقه الإسلامى. | ٨٨ |
| المبحث الثانى : خصائص الملكية فى القانون المصرى والفقه الإسلامى. | ٩٢ |
| المطلب الأول :خصائص الملكية فى القانون المصرى. | ٩٢ |
| * الفرع الأول : حق الملكية حق جامع مانع. | ٩٣ |
| * الفرع الثانى : حق الملكية حق مطق. | ٩٤ |
| * الفرع الثالث: حق الملكية حق دائم. | ٩٦ |
| المطلب الثانى : خصائص الملكية فى الفقه الإسلامى. | ١٠٣ |
| * الفرع الأول : خصائص الملكية التامة. | ١٠٥ |
| * الفرع الثانى : خصائص الملكية الناقصة. | ١١٣ |
| المبحث الثالث: المقارنة بين الشريعة والقانون من ناحية خصائص الملكية التامة. | ١١٧ |
| **الفصل الثالث** | |
| **طبيعة الملكية فى القانون المصرى والفقه الإسلامى** | ١١٩-٢٠٩ |
| المبحث الأول: طبيعة الملكية فى القانون. | ١٢٠ |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| المطلب الأول :طبيعة الملكية فى المذهب الفردى | ١٢١ |
| المطلب الثانى : طبيعة الملكية فى المذاهب الجماعية. | ١٢٨ |
| * الفرع الأول : المذاهب المنكرة للملكية الخاصة «الشيوعية» | ١٢٩ |
| * الفرع الثانى: المذاهب المبقية على الملكية الخاصة فى نطاق التضامن الاجتماعى «المذهب الاجتماعى» | ١٣٢ |
| المطلب الثالث : طبيعة الملكية فى القانون المصرى . | ١٤٤ |
| المبحث الثانى : طبيعة الملكية فى الفقه الإسلامى | ١٦١ |
| المطلب الأول : أدلة مشروعية الملكية الخاصة فى الفقه الإسلامى . | ٢٦١ |
| المطلب الثانى : حقيقة الطبيعة المتميزة للملكية فى الفقه الإسلامى. | ١٧٠ |
| المبحث الثالث : موقف بعض العلماء المسلمين المحدثين من طبيعة الملكية. | ١٨٤ |
| المطلب الأول : الملكية وظيفة اجتماعية. | ١٨٥ |
| المطلب الثانى : الملكية حق ذو وظيفة اجتماعية. | ١٩٥ |
| المطلب الثالث : خلاصة وتعليق . | ١٩٨ |
| المبحث الرابع : مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون فى طبيعة الملكية. | ٢٠٥ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **القسم الأول** | ٢١١-٣١٤ |
| **القيود الواردة على حق التملك فى القانون المصرى والفقه الإسلامى** | |
| الباب الأول | |
| القيود الواردة على حق التملك فى القانون المصرى | ٢١٢-٣١٤ |
| تقديم وتقسيم | ٢١٢ |
| ***الفصل الأول*** | |
| ***نزع الملكية للمنفعة العامة*** | ٢١٩-٢٥١ |
| تقديم | ٢١٩ |
| المبحث الأول : شروط نزع ملكية العقار للمنفعة العامة | ٢٢٢ |
| تمهيد | ٢٢٢ |
| المطلب الأول : الضمان الأول : تقرير المنفعة العامة | ٢٢٦ |
| المطلب الثانى: الضمان الثانى: عدم جواز نزع الملكية إلا استنادا إلى قانون. | ٢٣٥ |
| المطلب الثالث:الضمان الثالث التعويض العادل | ٢٣٩ |
| المبحث الثانى : السلطة المخول لها نزع الملكية ومدى رقابة القضاء. | ٢٤٧ |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثانى** | ٢٥٣-٢٩٦ |
| **تحديد الملكية « الملكية الزراعية »** | |
| مقدمة | ٢٥٣ |
| المبحث الأول : القيود التى تحرم على الأجانب تملك الأرض الزراعية وما فى حكمها | ٢٥٥ |
| المبحث الثانى : القيود التى تحد من حرية المصريين تملك الأرض الزراعية وما فى حكمها | ٢٦٩ |
| تمهيد | ٢٦٩ |
| المطلب الأول : الحد الأقصى للملكية الزراعية والصحراوية | ٢٦٩ |
| * الفرع الأول : الحد الأقصى للملكية الزراعية. | ٢٧٢ |
| * الفرع الثانى : الحد الأقصى للملكية الصحراوية | ٢٨٧ |
| المطلب الثانى : الحد الأدنى للملكية الزراعية «قواعد منع تفتت الملكية الزراعية » | ٢٩٢ |
| **الفصل الثالث: التأميم** | ٢٩٧-٣١٤ |
| تمهيد | ٢٩٧ |
| المبحث الأول : مشروعية التأميم ودوافعه | ٢٩٩ |
| المطلب الأول : مشروعية التأميم | ٢٩٩ |
| المطلب الثانى: دوافع التأميم | ٣٠٠ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المبحث الثانى : صور التأميم ومدى تطور حركة التأميم فى مصر . | ٣٠٣ |
| المطلب الأول : صور التأميم | ٣٠٣ |
| المطلب الثانى : تطور حركة التأميم فى مصر . | ٣٠٤ |
| المبحث الثالث :آثار التأميم « التعويض العادل». | ٣٠٨ |
| الباب الثانى | |
| القيود الواردة على حق التملك فى الفقه الإسلامى | ٣١٥-٣٩٤ |
| مقدمة | ٣١٧ |
| *الفصل الأول* | ٣٢٥ |
| *نزع الملكية للمنفعة العامة* | ٣٢٥-٣٤٤ |
| المبحث الأول : من له حق تقرير المنفعة العامة. | ٣٢٦ |
| المبحث الثانى: الدليل الشرعى لانتزاع الملكية للمنفعة العامة. | ٣٢٨ |
| المبحث الثالث : التعوض العادل | ٣٣٦ |
| *الفصل الثانى* | |
| *تحديد الملكية والتأميم* | ٣٤٥-٣٨٨ |
| تمهيد وتقسيم | ٣٤٥ |
| المبحث الأول :تحديد مدى تدخل الحاكم المسلم إزاء الملكية الفردية. | ٣٤٧ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المطلب الأول : هل يجوز للحاكم المسلم تقييد المباح ؟ | ٣٤٨ |
| المطلب الثانى : هل يجوز للحاكم المسلم تقييد حق التملك ؟ | ٣٥٣ |
| المبحث الثانى : أوجه الاتفاق والاختلاف فى موضوع تحديد الملكية والتأميم بين كل من المؤيدين والمعارضين | ٣٥٩ |
| المطلب الأول : أوجه الاتفاق بين المؤيدين والمعارضين. | ٣٦٠ |
| المطلب الثانى : أوجه الاختلاف بين المؤيدين والمعارضين | ٣٧١ |
| المبحث الثالث : تقييدحق تملك الأجانب فى الفقه الإسلامى | ٣٨٢ |
| المطلب الأول : آراء الفقهاء فى حكم تملك الأجانب | ٣٨٣ |
| المطلب الثانى : أراء الفقهاء فى تملك الذمى | ٣٨٤ |
| ***الفصل الثالث*** | |
| ***مقارنة القانون المصرى بالفقه الإسلامى*** | ٣٨٩-٣٩٤ |
| **القسم الثانى** | |
| **القيود الواردة على سلطات المالك للمصلحة العامة** | ٣٩٥-٥٢٢ |
| **الباب الأول** | |
| القيود الواردة على سلطات المالك فى القانون المصرى | ٣٩٥ |
| تقديم وتقسيم | ٣٩٥ |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| **الفصل الأول** | |
| **القيود الواردة على حق التصرف** | ٣٩٧-٤٥٢ |
| المبحث الأول : التسعير | ٣٩٨ |
| المطلب الأول : تنظيم التسعير فى مصر | ٤٠٠ |
| * الفرع الأول : أجهزة التسعير الجبرى | ٤٠٠ |
| * الفرع الثانى :سياسة التسعير | ٤٠٣ |
| * الفرع الثالث : طرق التسعير وتحديد الأرباح | ٤٠٦ |
| المطلب الثانى : دور التسعير فى حماية المستهلك | ٤٠٨ |
| * الفرع الأول : حماية المستهلك فى نظام التسعير الجبرى | ٤٠٩ |
| *الفرع الثانى: حمايةالمستهلك فى نظام اقتصاد السوق | ٤١٨ |
| أولا : شروط حماية المستهلكين فى نظام اقتصاد السوق | ٤١٩ |
| ثانيا: طبيعة ووسائل حماية المستهلكين فى نظام اقتصاد السوق | ٤٢٠ |
| المطلب الثالث :تسعير منافع الأماكن والأراضى الزراعية | ٤٢٣ |
| * الفرع الأول : تسعير منافع الأماكن | ٤٢٣ |
| * الفرع الثانى : تسعير منافع الأراضى الزراعية | ٤٤١ |
| المبحث الثانى : الاحتكار | ٤٤٥ |
| أولا : تعريف الاحتكار فى اللغة | ٤٤٥ |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| ثانيا : أساليب أو صور الاحتكار الحديثة. | ٤٤٦ |
| ثالثا: الآثار الاقتصادية المترتبة على الاحتكار | ٤٤٧ |
| رابعا:كيفية محاربة الاحتكار | |
| ***الفصل الثانى*** | |
| ***القيود الواردة على حق الاستغلال والاستعمال*** | ٤٥٣-٤٩٥ |
| تقديم وتقسيم | ٤٥٣ |
| المبحث الأول : القيود الواردة على سلطة الاستعمال | ٤٥٧ |
| المطلب الأول: حظر تجريف الأرض الزراعية | ٤٥٨ |
| أولا : المقصود بالتجريف . | ٤٥٩ |
| ثانيا : حظر التجريف | ٤٥٩ |
| ثالثا : الأراضى التى تسرى عليها الحظر | ٤٦١ |
| رابعا: التجريف المباح | ٤٦١ |
| خامسا :جزاء مخالفة الحظر | ٤٦٥ |
| سادسا : أحكام القضاء بشأن التجريف | ٤٦٧ |
| سابعا :القضاء علي مسببات التجريف ونقل الأتربة. | ٤٦٨ |
| المطلب الثانى :حظر ترك الأرض بغير زراعة أو تبويرها عمدا | ٤٦٩ |
| * الفرع الأول : معالجة ظاهرة ترك الأرض بغير زراعة | ٤٦٩ |
| *الفرع الثانى : نطاق حظر ترك الأرض غير مزروعة | ٤٧١ |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| * الفرع الثالث : جزاء مخالفة الحظر | ٤٧٣ |
| المطلب الثالث : حظر إقامة أى مبانى أو منشآت فى الأراضى الزراعية . | ٤٧٥ |
| أولا : المقصود بالبناء | ٤٧٧ |
| ثانيا :نطاق الحظر | ٤٧٨ |
| ثالثا: جزاء مخالفة الحظر | ٤٨٠ |
| المبحث الثانى : القيود الواردة علي سلطة الاستغلال . | ٤٨٤ |
| المطلب الأول:تقييد سلطة الاستغلال الإرادى | ٤٨٤ |
| المطلب الثانى : تقييد سلطة الاستغلال القانونى | ٤٨٩ |
| **الفصل الثالث** | |
| **قيود أخرى** | ٤٩٥-٥٢١ |
| تقديم وتقسيم | ٤٩٥ |
| المبحث الأول : ما عرضت له المادة (٨٢٢) مدني من قيود للمصلحة العامة | ٤٩٦ |
| المبحث الثانى : طائفة أخرى من القيود | ٤٩٩ |
| أولا :قيود التنظيم | ٤٩٩ |
| ثانيا : القيود المقررة للمصلحة الحربية | ٥٠٦ |
| ثالثا : القيود الخاصة بحماية الآثار التاريخية | ٥٠٧ |

| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث الثالث : الضرائب | ٥١٠ |
| أولا : تعريف الضريبة | ٥١١ |
| ثانيا :عناصرالضريبة. | ٥١١ |
| ثالثا : الهدف من فرض الضريبة تحقيق المصلحة العامة | ٥١٣ |
| رابعا : هيكل النظام الضريبى المصرى | ٥١٤ |
| الباب الثانى | |
| القيود الواردة على سلطات المالك فى الفقه الإسلامى | ٥٢٣-٦٣٤ |
| تقديم وتقسيم | ٥٢٣ |
| *الفصل الأول* | |
| *القيود الواردة على حق التصرف* | ٥٢٥-٥٦٠ |
| المبحث الأول : الاحتكار | ٥٢٦ |
| المطلب الأول : تعريف الاحتكار وحكمه | ٥٢٧ |
| المطلب الثانى: صور الاحتكار وشروطه | ٥٣٠ |
| المطلب الثالث : معالجة الإسلام للاحتكار | ٥٣٣ |
| المبحث الثانى : التسعير | ٥٣٧ |
| تقديم وتقسيم | |
| المطلب الأول : تعريف التسعير وأنواعه | ٥٣٨ |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المطلب الثاني: التسعير بين الحظر والإباحة | ٥٤٥ |
| المطلب الثالث: آثار التسعير وشروطه والحالات التي يجب فيها التسعير | ٥٥١ |
| المبحث الثالث : مقارنة بين موقف المشرع المصرى من الاحتكاروالتسعير وموقف الفقه الإسلامى. | ٥٥٨ |
| ***الفصل الثانى*** | |
| ***القيود الواردة علي حق الاستعمال والاستغلال*** | ٥٦٢-٥٩٩ |
| المبحث الأول : القيود الواردة على سطلة الاستعمال | ٥٦٤ |
| المطلب الأول : القيود الواردة على تملك الأرض الموات «أحياء الموات» | ٥٦٥ |
| أولا : تعريف الأرض الموات | ٥٦٥ |
| ثانيا : شروط تملك الأرض الموات بالأحياء | ٥٦٦ |
| المطلب الثانى : الإقطاع وأثره فى تقييد حق تملك الموات | ٥٧١ |
| أولا : الإقطاع فى المفهوم الإسلامى . | ٥٧٢ |
| ثانيا :أنواع الإقطاع | ٧٥٢ |
| المطلب الثالث : مقارنة بين الفقه الإسلامى والقانون المصرى فى ذلك . | ٥٧٨ |
| * الفرع الأول : القيود الواردة فى القانون رقم (١٤٣) لسنة | |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ١٩٨١م فى شأن الأرضى الصحراوية بما تقدم فى الفقه الإسلامى . | ٥٧٨ |
| الفرع الثانى : القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ م فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة بما تقدم فى الفقه الإسلامى. | ٥٨٣ |
| المبحث الثانى : القيود الواردة على سلطة الاستغلال | ٥٨٦ |
| المطلب الأول : تقييد سلطة استغلال المالك لأرضه بنفسه. | ٥٨٨ |
| المطلب الثانى : تقييد سلطة استغلال المالك لأرضه بواسطة غيره . | ٥٩١ |
| **الفصل الثالث** | |
| **قيـــود أخرى** | ٦٠١-٦٣٤ |
| المبحث الأول : القيود التى توجب على المالك بعض التصرفات | ٦٠٢ |
| أولا : الزكاة | ٦٠٢ |
| ثانيا: صدقة الفطر | ٦٠٧ |
| ثالثا : الانفاق فى سبيل الله | ٦٠٩ |
| رابعا: حق الفقراء فى الكفاية من أموال الأغنياء. | ٦١١ |

| الموضـــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المبحث الثانى : القيود التى تمنع المالك من إفساد ماله وإتلافه « الحجر على السفهاء» | ٦١٤ |
| المبحث الثالث : القيود التى تمنع المالك من بعض التصرفات | ٦١٧ |
| أولا : الربا | ٦١٧ |
| ثانيا : البيوع والتصرفات المشوبة بالغرر | ٦٢٠ |
| ثالثا : المتاجرة بالمحرمات | ٦٢١ |
| المبحث الرابع : القيود التي تنظم كيفية استعمال المالك لملكه «قيود التنظيم» | ٦٢٤ |
| أولا : خطط التنظيم العامة | ٦٢٤ |
| ثانيا : قيود التنظيم | ٦٢٤ |
| ثالثا : هدم الأبنية الآيلة للسقوط | ٦٢٧ |
| المبحث الخامس : فرض ضرائب جديدة علي الأموال لمصلحة عامة: | ٦٢٩ |
| أولا : أهم آراء الفقهاء القدامى والمحدثون . | ٦٢٩ |
| ثانيا : أهم شروط فرض ضرائب جديدة | ٦٣٢ |
| ثالثا : كيفية تدخل ولى الأمر فى فرض ضرائب جديدة | ٦٣٣ |
| الخاتمة وأهم النتائج | ٦٣٥ |
| الفهرس | ٦٦٩ |

رقم الايداع
٩٧/٢١٥٦
١٩٩٧/١/٧
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-04-1998-6

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف